المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
قطاع البيئة

استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مجال البيئة

أكتوبر 2020

عناصر المداخلة

- السياق العام : المراجع الأساسية على المستوى الدولي والوطني
- استراتيجية مقاربة النوع في مجال البيئة
- أهداف ومحاور عمل استراتيجية إدماج مقاربة النوع
- برنامج عمل استراتيجية إدماج مقاربة النوع
- أهم الإنجازات والبرامج المستقبلية

السياق الدولي

- **الالتزامات الدولية** المبدأ 20 لبرنامج عمل مؤتمر ريو والفصل 24 للأجندا 21 الذي أشار إلى الدور الحيوي ومكانة المرأة في مجال المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- المغرب موقع على عدة اتفاقيات دولية تخص حقوق الانسان منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري (CEDAW)
- التزام المغرب بتنفيذ خطة عمل بيجين، التي تجعل التمكين الاقتصادي للنساء أحد مجالات العمل الإثنى عشرة-ذات الأولوية.
- الدينامية الجديدة لإرساء أسس التنمية المستدامة من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030، التي تجعل تحقيق المساواة هدفا رئيسا، من خلال **الهدف 5** المتعلق ب"تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، مع التأكيد على عرضانية مقاربة النوع الاجتماعي في جميع الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.
- انخراط المغرب في أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063، التي جعلت أحد أولى أهدافها هو" إفريقيا التي تعتمد على رأسمالها البشري، خاصة النساء والشباب، والتي تهتم برفاهية ورخاء أطفالها."
- خطة باريس كإطار للعمل الجاد لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة تغير المناخ والذي ينص على دور ومكانة المرأة في المبادرات والمشاريع الرامية للتكيف مع تغير المناخ.

السياق الوطني

- **دسترة مبدأ المساواة في أفق المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز،** حيث يعتبر دستور 2011 ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية، يكرس مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات، وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات. كما يؤكد التزام المغرب بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، في نطاق احترام الهوية الوطنية الراسخة، وسعيه الدائم **لمواءمة** الترسانة القانونية مع الأحكام الدستورية الجديدة، والقضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التأكيد على مبدأ **المناصفة**.
- -**دسترة الحق في التنمية،** حيث يؤكد الدستور على واجب الدولة في تعبئة الوسائل المتاحة لتيسير ولوج المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، إلى الرعاية الصحية والتعليم والسكن والشغل والحماية الاجتماعية من جهة، وأولوية تعزيز حقوق النساء كشرط لتحقيق التنمية من جهة ثانية.
- - **تضمين البرنامج الحكومي 2017-2021 ل" برنامج الإدماج الاقتصادي للمرأة وتمكينها في مجال التنمية."**
- - **اعتماد سياسة عمومية للمساواة** ، حيث تم لأول مرة، في سنة 2013 ، اعتماد الخطة الحكومية للمساواة " إكرام 2012-2016 "، كإطار لتحقيق التقائية مختلف البرامج العمومية في مجال المساواة وآلية للتنزيل المجالي للمقتضيات الدستورية .كما تم، تثمينا لمكتسبات الخطة الحكومية للمساواة" إكرام"، إطلاق الخطة الحكومية للمساواة" إكرام 2، 2017-2021 وفق رؤية متجددة لتحقيق المساواة بين الجنسين، تضع التمكين الاقتصادي للنساء ضمن أولوياتها المعتمدة، وذلك من خلال الالتزام ب" إعداد وتنفيذ برنامج وطني مندمج للتمكين الاقتصادي للنساء."
- **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة** تكريس رهانا خاصا بالمرأة والطفل (الرهان السادس) بعنوان ^تشجيع التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية".
- **الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي،** في إطار المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية 13-130 وتنفيذا لتوجيهات منشور رئيس الحكومة رقم 4/2019 المتعلق بإطلاق المرحلة التجريبية الرابعة للميزانية المستجيبة للنوع المرتكزة على نجاعة الأداء، تم اعتماد ميزانية النوع الاجتماعي داخل القطاع، حيث تم خلال السنة المالية لعام 2018، وضع برنامج خاص بميزانية النوع"، من ميزانية الاستثمار. وقد خصص بند من الميزانية، للشروع في تنفيذ برنامج عمل استراتيجية مأسسة إدماج النوع داخل القطاع. كما تم تخصيص ميزانية خاصة بالنوع بمرسوم سنة 2019 في إطار نجاعة التدبير الإداري. وتعتبر قفزة نوعية من شأنها أن تساهم في تعزيز مكانة المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- **نظام إحصائي وطني يدمج النوع الاجتماعي.**

استراتيجية إدماج مقاربة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة

تنفيذا للخطة الحكومية للمساواة التي تتضمن 156 إجراء موزعة على ثمانية محاور عملت القطاعات الوزارية على تنزيل مقتضيات هذه الخطة من خلال بلورة **استراتيجيات قطاعية لإدماج مقاربة النوع** في مجال تدخلها.

فيما يخص قطاع البيئة، فتنفيذا للخطة الحكومية للمساواة وكذلك **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة** التي تهدف بالأساس إلى :

- تكريس مفهوم التنمية المستدامة كمقاربة للتنمية ترتكز على عدم الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأنشطة التنموية ؛
- إدراج ثقافة التنمية المستدامة في برامج التربية والتعليم والتكوين ؛
- تشجيع برامج البحث-التنمية في خدمة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وخاصة في الأنشطة ذات الأولوية والمتعلقة بالطاقة والماء والغابات والصيد البحري والفلاحة والصناعة والنقل والسياحة والتعمير والبناء وتدبير النفايات والتي من البديهي أن موضوع المرأة حاضر فيها بقوة ولايمكن كسبها في غياب رؤية واضحة لإدماج مقاربة النوع في برامج عملها.

تماشيا مع مبادئ **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة** وانسجاما مع الاستراتيجيات الحكومية في هذا الشأن تم إعداد **استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة** في إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الأهداف والمحاور الأساسية لاستراتيجية إدماج مقاربة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة

تهدف هذه الاستراتيجية إلى :

- وضع تشخيص للوضعية الراهنة لمفهوم المساواة بين الجنسين داخل القطاع؛
- إضفاء الطابع المؤسساتي لمشاركة متكافئة بين الجنسين داخل القطاع وذلك بإحداث وحدة النوع و تفعيل اللجن المحدثة (لجنة الريادة ولجنة التتبع)؛
- ضمان ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي في مجال البيئة والتنمية المستدامة؛
- إدماج النوع في تدبير الموارد البشرية، انسجاما مع استراتيجية المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية؛
- تقوية قدرات لفائدة الموظفين حول مفهوم مقاربة النوع وسبل إدماجها في الخطط والبرامج على المستويين الوطني والترابي؛
- تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر أخذا بعين الاعتبار التمكين الاقتصادي للنساء من خلال تطوير أنشطة مدرة للدخل.

برنامج عمل استراتيجية إدماج مقاربة النوع 2019-2021

يرتكز برنامج عمل استراتيجية ادماج مقاربة النوع على محورين أساسين :

1. دعم الاطار المؤسساتي لترسيخ ادماج مقاربة النوع داخل القطاع وذلك من خلال :

- مأسسة النوع الاجتماعي داخل القطاع عبر إحداث وحدة مكلفة بتنسيق وتتبع تنفيذ الاستراتيجية ولجنة القيادة تحت إشراف السيد الكاتب العام؛
- تعميم دورات تكوينية حول مفهوم النوع لفائدة أطر القطاع على المستوى المركزي والجهوي لتمكينهم من منهجية إدماج هذه المقاربة في الخطط والبرامج والمشاريع البيئية على المستويين الوطني والترابي؛؛
- إدراج حصص تكوينية في برنامج التكوين المستمر للقطاع خاصة بكيفية إدماج النوع في مجال تدبير الموارد البشرية.

2. إدماج مقاربة النوع في البرامج البيئية الرامية الى تعزيز المساواة بين الجنسين وخاصة المتعلقة ب:

- برامج مكافحة تغير المناخ (خاصة مشاريع التكيف) و المحافظة وتثمين الأوساط الطبيعية و التنوع البيولوجي
- برامج تدبير وتثمين النفايات
- برامج الشراكة والتوعية والتحسيس في مجال البيئة؛
- إدماج المعطيات المتعلقة بالنوع في المنظومة المعلوماتية البيئية على الصعيدين الوطني والترابي قصد التعريف بالبرامج البيئية المتعلقة بمبدأ المساواة وإبرازها في التقارير البيئية
- إدماج مقاربة النوع في المساهمات المحددة على المستوى الوطني؛
- تحديد أهداف ووضع مؤشرات لتتبع نتائج إدماج مقاربة النوع في برامج وانشطة قطاع البيئة؛
- اعداد دليل توجيهي وكدا دورات تكوينية لفائدة الموظفين من اجل تعزيز القدرات وكذا من اجل تبني وترسيخ قيم وتصرفات تحترم مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة.

مساهمة قطاع البيئة في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي مع الشركاء المعنيين

- المشاركة في إعداد البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 الذي تم إعداده من طرف وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفق مقاربة تشاركية في إطار اللجنة التقنية المكلفة بتتبع الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" والتي تضم في عضويتها ممثلي القطاعات الوزارية. وقد تمت المصادقة عليه خلال الاجتماع الخامس للجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة "إكرام" المنعقد يوم الثلاثاء 14 يوليوز 2020 تحت إشراف السيد رئيس الحكومة ؛
- المشاركة في إعداد التقرير العشري للفترة الممتدة من 2010-2020 للمرأة الإفريقية في إطار مؤتمر الاتحاد الافريقي للمساواة بين الرجل والمرأة؛
- المساهمة في إعداد التقرير السنوي للميزانية المستجيبة للنوع مع مراجعة بعض مؤشرات البرامج والمشاريع من أجل إدماج مقاربة النوع؛
- المشاركة في اجتماعات حوار التدبير والنجاعة للبرامج الثلاث للقطاع في إطار إعداد مشاريع وتقارير النجاعة طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية 130-13؛
- المشاركة في الاجتماعات والدورات التكوينية للشبكة التشاورية للمساواة في الوظيفة العمومية والمساهمة في تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

شكرا على انتباهكم